

**الى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
المحترم**

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

**حظر الهواتف الذكية في المؤسسات التعليمية وآليات التنسيق الحكومي لأجل
ذلك**

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

إن تزايد المخاوف الدولية بشأن تأثير الهواتف الذكية على تركيز التلاميذ، وانخفاض الأداء الأكاديمي، وتفشي ظاهرة التنمر الإلكتروني، جعل عددا من الدول المتقدمة، مثل فرنسا وهولندا وفنلندا والبرازيل، تتجه نحو اتخاذ قرارات وطنية لحظر أو تقييد استخدام هذه الأجهزة داخل المدارس الابتدائية والثانوية، ونظرا للطبيعة الشاملة لملف حظر الهواتف الذكية في المدارس، وتداخله بين قطاعات التعليم والصحة والانتقال الرقمي، وبالنظر إلى تراجع منظومتنا التربوية في مؤشر "تيمس"، فإن اتخاذ قرار وطني يوازي التوجهات العالمية أضحي ضرورة مستعجلة وملحة، خاصة مع تنامي استعمال هذه التكنولوجيا الرقمية في إذكاء ظاهرة الغش المدرسي، مما يتطلب تنسيقا حكوميا محكما، لا سيما وأن هذا القرار يمس حقوق ملايين التلاميذ وأسرهم.

لذا أسألكم السيد الوزير المحترم،

- عن آلية التنسيق الحكومي التي ستعتمدها لاتخاذ مثل هذا القرار المستعجل قبل بلوغ الامتحانات الإشرافية لهذه السنة؟

- هل سيتم إحداث لجنة وزارية عليا أو آلية محددة للتنسيق تضم القطاعات المعنية لدراسة الأبعاد التعليمية والصحية والتقنية لمثل هذا القرار؟

- ما هو الإطار الزمني الذي ستحدده الحكومة لتقديم تقرير شامل للرأي العام وللبرلمان حول تنظيم أو حظر استخدام الهواتف الذكية في المؤسسات التعليمية ببلدنا؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

ربيعة بوجة